في مجال التجارة العابرة للحدود

«دبي التجارية»: مليار درهم أرباح «رسوم» للدفع الإلكتروني

أعلنت «دبي التجارية» المزود الرائد للخدمات الإلكترونية المبتكرة في مجال التجارة العابرة للحدود عن تحصيل أكثر من مليار درهم اماراتي وانجاز ما يزيد على مليون معاملة تقدم بها القطاع التجاري في دولة الإمارات عن طريق بوابة «رسوم» للدفع الإلكتروني.

ويأتي هذا الانجاز الذي تم بعد مرور قرابة أربع سنوات على اطلاق البوابة دليل على مدى النجاح الذي تلقاه بوابة «رسوم» الإلكترونية مع الشركات التجارية.

وتتكامل بوابة رسوم الإلكترونية مع منصة الخدمات الإلكترونية التي توفرها «دبي التجارية» بحيث تمكن المستوردين والمصدرين ووكلاء الشحن ومختصي البضائع وشركات النقل من مباشرة واتمام كل الإجراءات ومعاملات موانئ دبي العالمية وادارة المنطقة الحرة في جبل علي حافزا ومركز دبي للسلع المتعددة عن طريق شبكة الإنترنت بما فيها دفع الرسوم.

وقال رئيس مجلس ادارة «دبي التجارية» جمال ماجد بن ثنية «يمثل هذا الانجاز علامة فارقة أخرى في مسار دبي التجارية والمجتمع التجاري ونحن نتطلع لانضمام ما يقارب 70 الف شركة تتعامل بالتجارة عبر الحدود في دولة الامارات والتي لم تتبن بعد الخدمات الالكترونية التي نقدمها دبي التجارية لكي تجني الفوائد الجمة الناتجة عن استخدام بوابة «رسوم»».

وأضاف بن ثنية في بيان «نحن ماضون قدما نحو استحداث المزيد من الخدمات في المستقبل سعيا منا الى زيادة سهولة التجارة والى دعم اقتصاد دولة الامارات وتعزيز مكانتها العالمية».

ويتم انجاز جميع هذه المعاملات من خلال نافذة واحدة تتشارك بها الشركات والسلطات المعنية بغية ضمان عمليات سريعة خالية من المشكلات وذات تكلفة منخفضة لكل من الزبائن والسلطات المعنية على حد سواء.

يذكر أن بوابة «رسوم» الالكترونية توفر للمستخدمين خيارات متعددة للدفع تشمل بطاقات الائتمان والخصم والمسبقة الدفع مثل بطاقة الدرهم الإلكتروني وقد شهدت البوابة بميزة اضافية حين بادرت «دبي التجارية» الى ربطها مع انظمة الدفع الالكتروني عبر الإنترنت.

وتتوفر لدى بنوك عدة بارزة عالميا ومحليا سعيا الى تسهيل عملية الدفع والتعامل لزبائن «دبي التجارية» ممن يمتلكون حسابات مع هذه البنوك التي تشمل بنك المشرق وبنك الامارات دبي الوطني وبنك دبي التجاري وبنك دبي الإسلامي وبنك الامارات الإسلامي وبنك أش أس بي سي وبنك ستاندرد شارترد.

واضافة الى هذه التسهيلات طورت «دبي التجارية» أخيرا «محفظة رسوم» الوسيلة الجديدة المبتكرة للدفع الإلكتروني التي تجمع بين الملاءمة التي تؤمنها بطاقات الدفع والادارة الآنية لعمليات الدفع بدرجة أعلى من الثقة حيث ستؤمن هذه الخدمة الجديدة التي سيتم اطلاقها قريبا درجة عالية من المرونة والأمان في عملية ادارة المدفوعات والتحكم بها من جانب الشركات.

ومن جهته قال الرئيس التنفيذي لدبي التجارية المهندس محمود البسكي «يدل هذا المؤشر على الثقة الكبيرة التي تحظى بها الحلول الإلكترونية التي توفرها دبي التجارية لدى المجتمع وبخاصة اذا علمنا أن بوابة رسوم الإلكترونية أطلقت منذ فترة قصيرة نسبيا لا تتجاوز أربع سنوات».

واشار البسكي الى ان عدد الشركات التي تبنت خدماتنا الالكترونية ينمو بثبات كما أن عدد المعاملات الالكترونية يتضاعف تقريبا كل سنة.

وتستند بوابة رسوم الى تقنيات متقدمة لربط برمجة التطبيقات لضمان التكامل التقني بين الأنظمة المصرفية وأنظمة الزبائن وقد بادرت دبي التجارية الى اطلاقها في اطار مساعيها الدائمة الى بناء نظام متطور يرتكز على بنية تحتية قوية باستخدام أحدث التقنيات والمواصفات لتقدم لزبائنها خدمات متواصلة ومتوفرة على مدار الساعة وفي بيئة عالية الأمان وخالية من المتاعب وفي فترة زمنية قصيرة.

يبلغ طول المشروع الجديد 40 كلم مترا

ضخ «النفط» من الفجيرة .. خطوة إستراتيجية

قالت صحف اماراتية امس ان تدشين دولة الإمارات ضخ النفط المصدر عن طريق ميناء الفجيرة باستخدام مشروع خط الأنابيب الواصل بين حقل حبشان في إمارة أبوظبي وإمارة الفجيرة يجنبها المرور بمضيق هرمز.

ونقلت صحيفة «الامارات اليوم» عن وزير الطاقة الاماراتي محمد بن ظاعن الهاملي قوله ان «هذه الخطوة تعتبر استراتيجية وتتيح لدولة الامارات القدرة على الاختيار بين اكثر من طريق تجاري لتصدير النفط».

من جهتها تناولت صحيفة «الخليج» الخبر ناقله ونقلت عن العضو المنتدب في شركة الإستثمارات البترولية الدولية «أبيبك» خادم القبيسي ان «مجهودا جبارا تم بذله على مدى اربع سنوات لتنفيذ مشروع خط انابيب النفط حبشان الفجيرة بتكلفة إجمالية بلغت 2ر4 مليار دولار».

واضاف انه يعد من المشاريع المهمة والحيوية للدولة ولإماراتي أبوظبي والفجيرة ولمنطقة الخليج ويبلغ طوله نحو 400 كيلومتر وبقطر انبوب 48 بوصة لنقل 5ر1 مليون برميل من النفط الخام يوميا من حقول حبشان في إمارة أبوظبي إلى مرفأ التصدير في إمارة الفجيرة.

وأشار إلى أن مشروع حبشان الفجيرة يعتبر الاول من نوعه الذي تنفذه شركاتها التي تتمتع بخبرة دولية في مجال مد خطوط الأنابيب في الدولة ما بعد تحولا نوعيا لاستثمارات الشركة ومن اكبر مشاريعها.

من جانبها نقلت صحيفة «البيان» عن مدير ديوان حاكم الفجيرة محمد سعيد الظنحاني انه «يتدشين عملية تصدير نفط الامارات الخام عن طريق ساحل إمارة الفجيرة كسبت الإمارة الوقت الكبير الذي تم اختصاره في سبيل النهوض بالتنمية الاقتصادية جنبا إلى جنب مع مثيلتها السياحية».

يذكر ان وزير الطاقة محمد بن ظاعن الهاملي دشن أمس رسميا ضخ الشحنة الأولى من النفط المصدر عن طريق ميناء الفجيرة باستخدام مشروع خط انابيب نقل النفط الخام الواصل بين حقل حبشان في إمارة أبوظبي وإمارة الفجيرة بإدارة شركة الإستثمارات البترولية الدولية «أبيبك».

«عربال 2012» يفتح ملف النقل والطيران

«قطاع الألومنيوم»: كفاءة قادرة على مجاراة تغيرات على مستوى صناعة السيارات والحافلات

قالت الومنيوم قطر – المنظم لمؤتمر عربال 2012 في فندق جراند حياة بالدوحة – ان قوة الطلب التي يعكسها قطاعالنقل والمواصلات في العالم خلال السنوات الأخيرةتعكس الأهميةالمتزايدة لإجمالي الطلب على مادة الالومنيوم، في الوقت الذي يشهد فيه قطاع النقل والمواصلات المزيد من التغيرات على مستوى صناعة السيارات والحافلات والنقل والطيران نفسها، وبشكل متزايد في استخدام هذا المعدن، لما يوفره من مزايا متعددة لاتتوفر في باقي المعادن اللازمة لتطوير صناعة النقل،بالإضافةإلى مزايا خفة الوزن التي توفر إمكانية تخفيض كمية الاستهلاك الإجمالية من الوقود وما إلى ذلك من مزايا إضافية في تلبية متطلبات ضبط الانبعاثات الضارة، وهذا يعني الدخول في مرحلة جديدة تتجه نحو استبدال المواد الداخلة في الصناعة لصالح الألومنيوم لما يتسم بمرونة كبيرة على التشكيل والنماذج المستقبلية للسيارات المطلوبة لتلبية كافة التغيرات والتطورات المسجلة على الصناعة والتشريعات والأذواق.

وسيشهد مؤتمر عربال لهذا العام اهتماما كبيرا على صناعة النقل في الوقت الذي اظهرت فيه المؤشرات زيادة في الطلب على المدخلات الصناعية لدى قطاع النقل لدى أمريكيا الشمالية وبشكل خاص الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تشير التوقعات إلى وصول الاستهلاك الكلي إلى نحو 3.6 ملايين طن من الألومنيوم نصف المصنع حتى العام 2016 بزيادة كبيرة عن مستويات الطلب المسجل خلال العام 2011 والذي وصل إلى 2.5 مليون طن، وهذا يعني تسجيل معدل نمو متوسط قدرة 7.4 في المئة سنويا خلال الفترة من 2012 وحتى 2016، فيما يتوقع أن يسجل العام 2013 أعلى معدل نمو لقطاع النقل، ويتوقع أيضان يستحوذ قطاع النقل لدى الولايات المتحدة على نسبة متصاعدة من إجمالي الطلب الداخلي على الالومنيوم نصف المصنع، حيث استحوذت على ما نسبته 34 في المئة من إجمالي الطلب خلال العام 2011 ويتوقع أن تصل إلى ما نسبته 35 في المئة خلال العام 2012 والى 37 في المئة خلال العام 2013. وتنطوي مؤشرات الانكماش على المشهد الأوروبي ككل سواء كان من حيث مؤشرات الطلب أو الإنتاج من الألومنيوم وغيرها من الصناعات، وجاءت التقديرات في حينه بتسجيل القارة نسبة انكماش بحدود4.8 في المئة ككل، في حين يواصل الاقتصاد الألماني تفوقه على جيرانه الأوروبيين خلال الربع الأخير من العام 2011 وبنسبة نمو2.1 في المئة على اساس سنوي جاءت النسبة الأكبر من الطلب من قبل قطاع النقل إلى جانب الصناعات الهندسية، هذا ونما استهلاك الألومنيوم الأولي بنسبة 4.3 في المئة في الربع الثالث من العام 2011. في المقابل فقد نمت الصادرات الألمانية على السيارات بنسبة 6.6 في المئة عام 2011، فيما نمت مبيعات السيارات محليا بنسبة 6.1 في المئة والتي وصلت إلى 3.2 مليون سيارة جديدة عام 2011. وبنفس الوقت فقد انتجت المانيا 5.9 مليون سيارة خلال العام 2011 صدر منها 4.5 مليون سيارة.

ويلاحظ وجود استعدادات كبيرة ومتزايدة من قبل شركات ومصانع الألومنيوم في مختلف أنحاء العالم لمؤشرات الطلب القادمة من سوق النقل والمواصلات على اختلاف انواعها، وشهدت العديد من الشركات توسعات كبيرة في أمريكيا وأوروبا، فيما أعلنت العديد من شركات صناعة السيارات خطط طموحة لزيادة استخدام الألومنيوم في نماذجها الجديدة، في حين قرر المنتجين لسيارة بي أم دبليو ومرسيدس تطوير استراتيجياتها لزيادة كثافة الألومنيوم الداخل في سيارتهم، وكانت أودي أولى من استكشف الاستخدامات المثلى المحتملة للألومنيوم في سياراتها، حيث استخدمت فئة A6 نسبة أعلى من الألومنيوم في جسم السيارة ليشكل ما نسبته 20 في المئة من وزن السيارة الإجمالي، والذي يؤدي بالنتيجة إلى تخفيض وزن السيارة بحوالي 70 كيلو، هذا على مستوى السيارات الفاخرة والتي حققت سنة قوية من الانتعاش والتي حققت ارتفاعا على السيارات المسجلة لدى منطقة اليورو في عام 2011 لكل من بي ام دبليو وسيارة أودي بنسبة 4.9 في المئة و9 في المئة على التوالي والفاروميو بنسبة 19 في المئة، فيما تشير التوقعات إلى توسع استخدام الألومنيوم في بناء نماذج جديدة من السيارات بنسبة قد تصل إلى 85 في المئة والذي يساهم في تخفيض الوزن الإجمالي للسيارات المصنعة، وتشير هذه المؤشرات إلى أن القطاع يتجه نحو استهلاك مستقر من الألومنيوم خلال العام 2012، ويتوقع أيضا أن يظل الطلب على الألومنيوم ثابتا حتى لو انخفض مستوى الإنتاج نتيجة استمرار الطلب على إنتاج المركبات الخفيفة التي يدخل الألومنيوم في صناعتها، ويتجه قطاع صناعة الطيران إلى عقد المزيد من الاتفاقيات طويلة الامد لتزويده بصفائح ورقائق وغيرها من المواد ذات العلاقة بالألومنيوم لشركات الطيران مثل ايرباص وبيونج، فيما سجلت ايرباص وبوينج نمو كبيرا على أوامر الطلب خلال العام 2012 نظرا لانتهاج الشركتين تصاميم متجانسة من الألومنيوم والتي ستعمل في المحصلة على تخفيض الوزن الإجمالي للطائرات بنسبة 33 في المئة بالإضافة إلى الاستخدامات الأخرى في صناعة الطائرات من الصفائح واللوحات والتي ستصل إلى ما نسبه 60 في المئة في المستقبل القريب.

نما استهلاك الالومنيوم بنسبة 4.3 في المئة

فيكتر: منطقة اليورو قادرة في كل الحالات على مساعدة الدول الاعضاء

قالت وزيرة المالية النمساوية ماريا فيكتر امس ان منطقة اليورو قادرة على مساعدة الدول الاعضاء في تجاوز صعوباتها المالية وان كانت آلية استقرار اليورو لن تدخل حيز التنفيذ الا في خريف العام القادم.

ونقلت هيئة الاذاعة والتلفزيون النمساوي عن الوزيرة قولها ان الصندوق الاوروبي للاستقرار المالي المعروف بـ«مظلة الانقاذ» قادر على تقديم تلك المساعدة حتى قبل ان تنتقل مهامه الى آلية استقرار اليورو مشيرة الى ان الصندوق الاوروبي للاستقرار المالي سيقدم فعلا وخلال الايام القادمة مساعدة الى قبرص.

وقالت فيكتر في رد على سؤال حول سبب عدم تقديم الصندوق الاوروبي للاستقرار المالي المساعدة لايطاليا ما دام قادرا على ذلك ان «السبب الوحيد في ذلك هو عدم وجود اي اشارة تدل على ان ايطاليا في حاجة الى المساعدة حاليا». واضافت «لقد استعجلنا في تقديم المساعدة لليونان الذي كانت في حاجة ملحة للمساعدة ولأن اي تاخير في مثل هذه الحالة كان سيكلفنا المزيد من الاموال». واختتمت الوزيرة تصريحها بالقول ان «تقديم المزيد من المساعدات الى اليونان مرهون بنتائج التقرير المرتقب الذي ستقدمه الترويكا «المفوضية الاوروبية والبنك المركزي الاوروبي وصندوق النقد الدولي» والذي سيدلنا على نقاط الخلل».

دراسة: أسعار الفنادق ترتفع بنسبة 69 في المئة بسبب أولمبياد لندن

لندن – «كونا»: ذكرت دراسة امس ان اسعار الغرف في الفنادق الواقعة في محاذاة او ضمن منطقة اجراء دورة الالعاب الاولمبية في شرق العاصمة البريطانية لندن ارتفعت بنسبة 69 في المئة خلال الفترة التي تقام فيها الدورة التي تبدأ في 27 يوليو الجاري.

واظهرت الدراسة الصادرة عن «تريب ادفايزر» ان معدل اسعار غرف الفنادق لليلة واحدة في المنطقة «اي» التي تطل على مكان اقامة الالعاب ارتفع بنسبة 69 في المئة ولا سيما في منطقة «ستراتفورد» مقارنة باسعار بداية موسم الصيف.

واضافت ان تكلفة الاقامة في فندق بمنطقة قريبة من اجراء الاولمبياد تصل الى 221 جنيها استرلينيا في الليلة الواحدة خلال الفترة من 20 يوليو الى 15 اغسطس فيما تبلغ تكلفة الاقامة في نفس الفندق 139 جنيها استرلينيا خلال الفترة من 1 يونيو الى 19 يوليو.

وذكرت الدراسة ان اسعار غرف الفنادق في المنطقة «ان» المجاورة ارتفع بنسبة 60 في المئة لتبلغ 156 جنيها استرلينيا خلال فترة اجراء الالعاب الاولمبية فيما كانت منطقة «ساوث ويست» اقل المناطق ارتفاعا في اسعار الفنادق وبنسبة 19 في المئة فقط لتبلغ 222 جنيه استرلينيا خلال فترة اجراء الالعاب الاولمبية.

واوضحت ان الفي الغرف في الفنادق خلال فترة اجراء الاولمبياد لم يكن في شرقي لندن انما كان في منطقة «اي سي» التي تغطي مدينة لندن وهي القطاع المالي والمصرفي من خلال ارتفاعها بنسبة 40 في المئة لتصل الى 309 جنيهات استرلينية.

تقرير: انخفاض الاستثمار في المجالات الجديدة في بريطانيا بمعدل 24 مليار جنيه

المملكة المتحدة تقبع في حالة ركود مزدوج في أعقاب أزمة اليورو

اظهرت بيانات اقتصادية امس انخفاض الاستثمار في المجالات الجديدة في بريطانيا بمعدل 24 مليار جنيه استرليني منذ الركود الاقتصادي الذي اجتاح البلاد عام 2008 وهي لم تتعاف منه كليا حتى الان.

وذكرت دراسة صادرة عن مركز «نيستا» الوطني للعلوم والتكنولوجيا والفنون ان الشركات لديها ازمة ثقة حول الاستثمار في مجال الابتكار واعطاء الاولوية النقدية والملموسة.

والقى المؤشر العالمي للابتكار الضوء على «ازمة عميقة الجذور» حول الاستثمار في مجال الابتكار حيث ارتفع من عام 1990 الى عام 2000 الا انه انخفض بنسبة سبعة في المئة بين عامي 2008 و2009 . واشارت الدراسة التي شملت 1200 شركة الى تراجع اكبر ما بين عامي 2009 و2011 لتصل نسبة التراجع الى 14 في المئة داعية الحكومة الى اتخاذ اجراءات حاسمة حول هذا الشان حيث ان الابتكار هو الطريق الوحيد للنمو على المدى الطويل. وبينت ان هناك دولا اخرى تجعل من الاستثمار في الابتكار اولوية قصوى لها الا ان المملكة المتحدة لا تستطيع ان تفعل الشيء نفسه اذ تظهر البيانات ان رجال الاعمال البريطانيين يضعون الاولوية النقدية والملموسة على الاستثمار في تكنولوجيا المستقبل والخدمات.

قطر: 20 مليار دولار قيمة المشاريع السياحية حتى 2022

شهد قطاع الفنادق في قطر، نموًا كبيرًا في رأس المال خلال الفترات الماضية نتيجة لتنفيذ خطط التنمية السياحية في إطار التنوع الاقتصادي، وتخطط «الهيئة العامة للسياحة في قطر» لاستثمار 20 مليار دولار للمشاريع السياحية قبل عام 2022، ووصل عدد الفنادق في النصف الأول من العام الحالي إلى أكثر من 84 فندقا مقابل 79 فندقا نهاية العام 2011.

وذكر «التقرير الأسبوعي لشركة الأصمخ للمشاريع العقارية» أن من ضمن الخطط السياحية في قطر إنشاء 77 فندقا قبل عام 2022، لتضيف 17 الف غرفة فندقية جديدة إلى السوق، مشيرًا إلى أن 85 بالمئة من هذه الغرف من فئة أربع وخمس نجوم، كما تشير التوقعات إلى افتتاح عدد من فنادق فئة 5 نجوم خلال العام الحالي 2012.

وأوضح التقرير أن الطلب الإجمالي على العقارات سيزداد في قطر بصورة كبيرة بسبب إنفاق الحكومة على المشاريع التنموية والبنية التحتية التي تنوي قطر إقامتها لاستضافة مونديال 2022 والمقدرة بـ64 مليار دولار، وتشهد المساحات المكتبية والإدارية قلة في الطلب مقارنة بالعرض ويتوقع أن يرتفع هذا الطلب خلال الفترات اللاحقة بسبب المشاريع التي ستقيمها قطر.

المساحات المكتبية

وأشار التقرير إلى انه رغم قلة الطلب على المساحات المكتبية إلا أن النصف الأول من العام الحالي 2012 شهد تأجير 200 الف متر مربع مقارنة مع 173 الف متر مربع عام 2011، مشيرًا إلى أن حجم هذا الطلب فاق المستويات المسجلة في عام 2008. وقال إن المساحات المتاحة للإيجار في منطقة الخليج الغربي شهدت إقبالا بنسبة 20 بالمئة خلال النصف الأول من العام الحالي، حيث كانت المساحة المطروحة للإيجار نهاية العام 2011 بمقدار 335 الف متر مربع وانخفضت هذه المساحة في النصف الأول من العام الحالي إلى 210 آلاف متر مربع متاحة للإيجار.

كما بين التقرير أن المساحة العامة للقطاع الإداري والمكاتب في قطر بلغت قرابة 3.7 مليون متر مربع منها 1.43 مليون متر مربع في الخليج الغربي.

اليورو ينخفض لأقل مستوى مقابل الين

لندن «رويترز»: نزل اليورو لاقل مستوى في ستة اسابيع مقابل الين يوم الإثنين نتيجة مخاوف بشأن ازمة ديون منطقة اليورو والعائدات المرتفعة للسندات في دول اطراف المنطقة مما عزز الطلب على العملة اليابانية التي تعد ملاذا آمنا.

ونزل اليورو 0.7 في المئة إلى 96.306 ين في التعاملات الالكترونية على منصة إي.بي.اس وهو اقل مستوى منذ الأول من يونيو. ومن المتوقع أن يلقى اليورو دعما عند مستوى منخفض عند 95.59 يناً الذي سجله في الأول من يونيو.

وقال متعاملون إن ضعف اليورو ربما يرجع في جانب منه إلى تسلم مستثمرين يابانيين كوبونات أرباح لحيازاتهم من السندات الاوروبية.

انخفاض التداول بالعملات المزورة في البنوك الأوروبية

بروكسل – «كونا»: قال البنك المركزي الاوروبي أمس انه تم سحب نحو 251 الف عملة «اوراق نقدية» اوروبية مزورة من التداول خلال النصف الاول من العام الحالي.

وذكر البنك في بيان صحافي صادر عنه ان اجمالي العملات النقدية المزورة التي تم سحبها من التداول خلال الفترة من يناير الى يونيو من العام الحالي تراجع بنسبة بلغت 15.2 في المئة مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي.

واعتبر ان هذا العدد يظل قليلا مقارنة باجمالي عدد العملات الصحيحة والذي بلغ ما يعادل 14.6 مليار دولار خلال الفترة من يناير الى يونيو لافتا الى ان الاوراق النقدية من فئتي 20 يورو و50 يورو هي اكثر العملات المزورة رغم ان فئة الـ20 يورو شهدت انخفاضا في تزويرها فيما ارتفع تزوير فئة الـ50 يورو قليلا خلال الشهور الستة الماضية.

واوضح البنك ان فئة الـ100 يورو احتلت المرتبة الثالثة في عملية تزوير العملات اذ ارتفع اجمالي نسبة تزويرها 17 في المئة فيما تظل نسبة تزوير الاوراق النقدية للفئات خمسة و10 و200 و500 يورو منخفضة جدا.

واضاف ان نسبة 97.5 في المئة من عمليات تزوير العملات النقدية في الشهور الستة الاولى من العام الحالي كانت في 17 دولة اوروبية في منطقة اليورو ونسبة اثنين في المئة فقط في دول اوروبية خارج منطقة اليورو و0.5 في المئة في بلدان اخرى من العالم.